



يجوز ان يكون المقدم دخل في اقتضاء اللزوم على ما اصلنا من قبل وما  
 السالبة فهي التي يحكم فيها بسبب الاتصال المذكور في موجبها على جميع التقدير  
 والاضاع المذكورة لا ما يحكم فيها ما اتصال السلبين ورفع  
 الايجاب المحكوم فيها بلزوم السلب في اقتضاء متصلة وموجوبه لا مفعولة  
 الايجاب وما قبله فلو كانت السالبة اللبينية عبارة عن ذلك لما جاز صلتها  
 المتقابلين بل ذكر جاز بما عدا ان المحكوم بما يستلزم التقييد تفاوت  
 وقد سلف عليك لبيان المطلب الثاني في تحقيق المنفصلة لهما الكيفية  
 فهي التي يحكم فيها بما يجازي الاتصال او سلبه على جميع الاوضاع والاحوال الممكنة  
 الاقتران المقدم واما الجزئية فعمل بعضها الايقال اوضع ما ذكرتم  
 من التقييد وجاز ان يكون المنفصلة عكس في القائلين ان الملازمة ان اذا  
 قلنا ان امانا ان يكون ا ب ا ج ويكون معناه على مقتضى ما تقدم  
 ان عناد ج ولا يتحقق على جميع الاحوال الممكنة الا مع ا ب و ا ج قلنا  
 دائما ان يكون ج و ا ب يكون معناه ان عناد ج لا يتحقق على  
 ومحقق على جميع الاحوال الممكنة الاجتماع مع ج والسلك تغاير  
 النوعين من الاحوال في تغاير معهما في التقييد في تصور المنفصلة  
 عكس لنا

عكس لنا نقول لانهم ان مفهوم المتصلة ما ذكره في العناد الصحيح  
 جميع الاحوال الممكنة الاقتران مع كل واحد من الطرفين فان كل واحد  
 من الطرفين يمكن ان يكون مقدا في اللفظ ولما كان مفهوم العكس  
 ايضا لا يحصل قضية اخرى مغايرة للاتصال في الفهم وليست مستترة  
 العنادية هي التي يحكم فيها بعناد السلب لما ذكرناه في المتصلة  
 للاصل في هالين فمشحون عناد شي واوله للتلا وعد ديه فان  
 ذلك يفضو الاجواز الاستلزام الشيء لو اوجد المنقيضين الحاتمة  
 في الوجود لما تقربا رفع لك من حقائق الشرطيات وتبين ما على عليك  
 من الايات البينات فلعلك تشتم على ان ايها الخرص على تحقيق الحق لا غيب  
 لا الصدق الصدق المستشف في الدقايق الستة في مكان الخفا هو البصير  
 المستشف عما وراء استنار الاشكال محجورة القربية فلا يجتنب شي من الظاهر  
 عليه ولا يتقن به شيء من الاوتنظ له ان بنتك على مسامحة الوراثة  
 ومن الالاقدم وتبين للحق من اللفظ والصواب من الغلط على وتيرة  
 القواعد المذكورة والمنابع المأثورة فلتشع في ايراد الالتماس كلها  
 وتقبل كلامها محققا لمنيتك واثابته ليعفيناك فنقول وبالله التوفيق